باجمال: الحكومة ملتزمة بالعقود والاتفاقات مع الشركات العاملة.. ولن نقبل أية شركة مهمتها التوسط أو جسر للآخرين

صنعاء/ بليغ الحطابي

■ أكد الأخ عبدالقادر باجمال- رئيس مجلس الوزراء- التزام الحكومة بكافة العقود والاتفاقات الموقعة مع الشركات العاملة في الاستكشافات النفطية في اليمن دون أي تأخير أو انقاص فيها..مشيراً إلى استعداد الحكومة على تقديم كافة التسهيلات للمستثمرين والشركات التي ستسهم اسهاماً حقيقياً وجاداً في عملية الاستكشافات..

وقال في الحفل الذي نظمته وزارة النفط بمناسبة مرور عام على تسليم شركة صافر الوطنية إدارة وتشغيل القطاع النفطي (١٨) بمأرب.. قال: إننا لن نقبل أية شركة من الشركات مالم تكن عاملة حقيقية في حقول النفط من جهة ومشغل من جهة أخرى.. وليس مجرد وسيط أو جسر عبور للآخرين..

ودعا رئيس الوزراء إلى ضرورة أن نكون جادين في مثل هذه المسائل وبما يترجم التزام اليمن بالشفافية في إنتاج النفط والمعادن.. ويجسد أيضاً الخطط والبرامج الحكومية التي أعلنتها الحكومة ويؤكد عليها دائماً فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والتي تشمل التعهدات اليمنية تجاه المستثمرين وتهيئة المناخات الاستثمارية في اليمن..

مؤكداً اهتمام الحكومة الكبير بالحقول الجديدة التي أعلنت عنها وزارة النفط وخصوصاً في البحر.. كون الحقول الموجودة في البحر، بحسب رئيس الوزراء، ذات طبيعة خاصة في الإنتاج والاستكشاف بسبب الظروف التي تعيشها الحضارات المغمورة..

وأضاف: باننا نستبشر خيراً.. لأن في البحر الخير الكثير..

منوهاً إلى الاكتشافات الجديدة التي أكدت نجاحات شركة صافر الوطنية في عملية الإنتاج منذ توليها، والتي كانت عند مستوى التحدي حين حلّت محل الشركة الأجنبية السابقة.. لتصبح أنموذجاً جيداً يحتذى به.. مشيراً إلى أننا مازلنا بحاجة إلى تطوير أدوات عملنا وتعظيم منافعنا وحماية حقوقنا وحقوق الآخرين.. مطالباً الجميع بترسيخ علاقات جدية وواضحة تماماً مع الشركات الجديدة والقديمة..

وكان رئيس الوزراء قد أعلن في بداية كلمته عن الاكتشافات النفطية الجديدة في القطاع (١٨) بمأرب وتشتمل ثلاثة حقول هي «حقل وادي سبأ، جبل نقم، وموزع» مؤكداً أن إدارة صافر لن تتوقف في إبراز النجاحات على المستوى الإنتاجي أو أن تحل محل الشركة الأجنبية وإنما تجدد عملها في اكتشافات جديدة..

معايير دولية

● من جانبه أكد الأخ خالد محفوظ بحاح وزير النفط والمعادن على اعتماد الأساليب والمقاييس النفطية العالمية في عملية المنافسة الدولية الثالثة للقطاعات الاستكشافية..

مشيراً إلى أن نتائج هذه المنافسة مثلت نسبة نجاح كبيرة نظراً للشروط التنافسية الدولية التي اعتمدت عليها في الجوانب الفنية والمالية المقدمة من الشركات المتنافسة..

موضحاً أن هذا ياتي نتيجة عملية السعي الحثيث الذي تبذله الوزارة وهيئة استكشاف وإنتاج النفط لتوسيع دائرة الاستكشافات النفطية من خلال أساليب عملية الترويج والقواعد المتبعة على قاعدة المنافسة المفتوحة التي تهدف دائماً إلى تسويق أكبر عدد من القطاعات المفتوحة..

هذا وكانت المنافسة الدولية قد أسفرت عن فوز خمس شركات عالمية بحق الامتياز في (٨) قطاعات استكشافية كان قد تقدمت (٣٦) شركة للمنافسة هي قطاع (٢٩) في محافظة المهرة ومأرب به شركة (أو أم في) النمساوية والقطاعات (١٩ محافظة الجوف و(٢٧و٢٨) محافظة شبوة فازت بها شركة (جي أس بي سي) الهندية، وقطاع (١٧) محافظة عدن/ أبين فازت به شركة (بارن انرجي) البريطانية وقطاع (٨٤) محافظة حضرموت فازت به شركة (دي آن أو) النرويجية وقطاعي (٨٢ و٨٣) محافظة حضرموت فازت بها شركة (ميدكو انرجي) الأندونيسية.

استمرار النجاحات

● وتاتي هذه الاستكشافات لشركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج النفطي المشغل لقطاع (١٨) مأرب بعد نجاحها الذي أعلنت عنه أواخر شهر نوفمبر الماضي باكتشاف أول بئر استكشافية (وادي سبأ-١)..

وتستمر صافر في نجاحاتها- بحسب مسؤول فيها- خاصة بعد إعادة رسم خارطة المنطقة الوسطى في القطاع.. وأيضاً قيامها برسم خارطة جديدة لحقل نقم إلى جانب النجاحات والأداء والخبرة المتميزة لكوادرها، الأمر الذي مكنها خلال فترة وجيزة من تحقيق اكتشافات نفطية جديدة.

مؤشرات إقتصادية

٥٪ النمو الاقتصادي خلال النصف الأول

□ صنعاء «الميثاق» :

أكد تقرير رسمي ان الاقتصاد اليمني حقق خلال السنوات الأخيرة نمواً بمعدلات بسيطة وصلت في المتوسط الى حوالى ٤٪.

وتوقع التقرير الذي حصلت عليه «الميثاق» ان ينمو الاقتصاد اليمني خلال عام ٢٠٠٧م بمعدل ٥٪ واشار التقرير الى ان زيادة معدل النمو على هذا النمو جاء نتيجة بذل الجهود التصحيحية المتواصلة بوتيرة عالية وعلى مختلف الصعد لاسيما مايتعلق منها بالسياستين المالية والنقدية والانفتاح التجاري على العالم الخارجي فضلاً عن افساح المجال للقطاع الخاص ليلعب دوراً ريادياً في دفع النشاط الاقتصادي وعملية التنمية من خلال مواصلة تنفيذ برنامج الخصخصة وتحديث التشريعات التي تعزز وترسخ مبدأ آلية السوق في النشاط الاقتصادي.

وأشارت بيانات حديثة الى ان الاقتصاد الوطني حقق خلال النصف الأول من هذا العام نمواً حقيقياً يتوقع ان يبلغ ٥٪ على اساس سنوي مقارنة بالقفزة المقابلة من العام الماضي، وارجعت البيانات ذلك الى نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة بمعدلات متفاوتة.

■■■

١,٨ مليار ريال قروض صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة

□ صنعاء «الميثاق» :

بلغت تقديرات القروض المتوسطة الاجل المتوقع منحها من قبل صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة في عام ٢٠٠٧م مبلغ مليار و٨٤٩ مليون ريال.

وقدرت كل من موارد واستخدامات الصندوق في مشروع موازنة عام ٢٠٠٧م بمبلغ مليارين و ٤١ مليون ريال في حين كانت اعتمادات كل منها في عام ٢٠٠٦م مبلغ ٩٨٣ مليون ريال بزيادة قدرها مليار و٥٨ مليون ريال وبنسبة ١٠٧,٦٣٪.

وقدرت كل من الموارد والاستخدامات الجارية في مشروع موازنة عام ٢٠٠٧م بمبلغ ١٩٢ مليون ريال.. في حين كانت اعتمادات كل منها في عام ٢٠٠٦م مبلغ ١٧٩ مليون ريال بزيادة قدرها ١٣ مليون ريال وبنسبة ٧,٢٦٪.

كما قدرت كل من الموارد والاستخدامات الرأسمالية في مشروع موازنة عام ٢٠٠٧م بمبلغ مليار ٨٤٩ مليون ريال في حين كانت اعتمادات كل منها في عام ٢٠٠٦م ٨٠٤ مليون ريال بزيادة قدرها مليار و٤٥ مليون ريال وبنسبة ١٢٩,٩٨٪.

■■■

تجهيز عروض لشراء طائرات للنقل الداخلي

انتهت شركة الخطوط الجوية اليمنية من تجهيز عروض لشراء طائرات للنقل الداخلي في اليمن من ثلاث شركات رئيسية في العالم وهي إم برايز البرازيلية وشركة بومبارد اير الكندية وشركة إي تي آر الأوروبية.

وقال الكابتن عبدالخالق القاضي رئيس مجلس ادارة شركة الخطوط الجوية اليمنية انه سيتم تقديم العروض الى الجهات المختصة للبت فيها وتنفيذ توجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لشراء ثلاث طائرات وثلاث طائرات اخرى اختيارية، منوهاً الى ان مشروع النقل الداخلي سيشمل جميع المحافظات التي توجد بها مطارات.

واضاف القاضي بأن طائرات جديدة من طراز بوينج ٧٣٧ – ٨٠٠ ستنضم في اكتوبر ٢٠٠٧م الى اسطول اليمنية الذي يضم تسع طائرات حديثة ثلاث منها من طراز بوينج ٧٣٧ – ٨٠٠ وطائرتا ايرباص من نوع ٣٣٠- ٢٠٠ مشيراً في تصريح لـ«٢٦سبتمبر» الى ان اليمنية بصدد ادخال نظام التذكرة الالكترونية بديلاً عن التذكرة الورقية بحسب متطلبات الآياتا وشركة الطيران في العالم، حيث سيتم تطبيق هذا النظام على ستوى العالم اعتباراً من ١ يناير ٢٠٠٨م.

مجلس أعلى مشترك من الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز الشراكة

كتب/ المحرر الاقتصادي

■ تجرى حالياً مشاورات جادة وعملية بين الحكومة اليمنية والمؤسسات الممثلة للقطاع الخاص في اليمن للبدء بخطوات إنشاء مجلس أعلى مشترك من الحكومة والقطاع الخاص الذي يمثله الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية والمجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين ونادي رجال الأعمال وجمعية الصناعيين اليمنيين.

ويتولى المجلس المقترح مهمة مناقشة الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والقوانين التي تقترحها الحكومة اليمنية أو التي يقدمها القطاع الخاص، ومراجعة السياسة الاقتصادية في ضوء التطورات والمتغيرات.

وأكد تقرير حكومي حصلت "الميثاق" على نسخة منه أن الحكومة تسعى ابتداءً من العام القادم إلى تعزيز دور القطاع الخاص في مسيرة التنمية وتوسيع آفاق الشراكة مع القطاع الخاص ومع كافة الأطراف المعنية بالتنمية، والانتقال بها إلى الإطار الأوسع، سواءً من حيث طبيعة الالتزامات على الشركاء أو المدلول العملي والواقعي للشراكة، أو من حيث توسيع آفاقها محلياً وإقليمياً ودولياً.

وقال التقرير إن الحكومة ستعمل على استكمال توفير متطلبات البيئة الاستثمارية الملائمة وتوفير البنية التحتية وتهيئة أجواء الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاعات المختلفة.

وشدد التقرير على أهمية تفعيل الأطر المؤسسية الداعمة للقطاع الخاص مثل المجلس الأعلى للصادرات واللجان المشتركة في القطاعات والمجالات المرتبطة بنشاط القطاع الخاص، واستمرار إشراك القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية وفي لجان التعاون الإقليمي والدولي، والتنسيق في الجهود الرامية إلى التكامل والاندماج الاقتصادي الثنائي والإقليمي والدولي.. ودعا إلى مساعدة القطاع الخاص في تطوير أطره التنظيمية وتشجيع تحويل الشركات والمؤسسات الخاصة الفردية أو العائلية إلى شركات ومؤسسات مساهمة.

وتشير البيانات إلى أنه ورغم المساهمة البارزة للقطاع الخاص في عملية التنمية إلا أن دوره لايزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالمزايا المتاحة والإمكانات التي يمتلكها.. حيث شهدت السنوات الماضية تراجع حجم استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي بشكل ملموس مقارنة بما كان متوقعاً.. بل إن حجم الاستثمارات العامة أصبحت تمثل المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وتحسين مستوى التنمية في المجتمع اليمني.

وأرجعت المؤشرات هذا الوضع إلى مجموعة عوامل أبرزها غلبة المنشآت الصغيرة على هيكل المنشآت الخاصة وبالذات المنشآت الصغيرة التي تتسم بالتقليد والمحاكاة.. كما ينخفض الاهتمام بالخدمات الفنية المساعدة والمتمثلة في الاستشارات الفنية والإدارية والقانونية وإعداد دراسات الجدوى للمشاريع والتي تؤثر على تنفيذ المشاريع ودرجة نجاحها.

ويمثل القطاع الخاص محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة نظراً لما يتمتع به من مزايا وإمكانات تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.. وتبرز أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال مساهماته في القطاعات الاقتصادية المختلفة.. إذ تشكل أنشطته حوالي ٩٩٪ من أنشطة القطاع الزراعي، ويستحوذ على ٩٥٪ من المنشآت الصناعية وعلى معظم أنشطة القطاعات الخدمية مثل النقل والمواصلات والخدمات المالية والسياحة والتجارة.

ويوظف القطاع الخاص الجزء الأكبر من الأيدي العاملة في الاقتصاد الوطني، حيث يستوعب حوالي ٨١٪ من إجمالي العمالة اليمنية مقابل ١٩٪ للقطاع الحكومي العام، وبالتالي فإن نمو أنشطة القطاع الخاص تعني زيادة التشغيل وانخفاض البطالة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك وتحسن مستويات الدخول والمعيشة وتراكم رأس المال.

٨٠٠ بئر تطويرية واستكشافية لزيادة الاحتياطي النفطي ورفع معدل الإنتاج

منافسة دولية رابعة مكرسة للقطاعات البحرية في عام ٢٠٠٧م

■ كتب/ جمال مجاهد

■ أكدت هيئة استكشاف وإنتاج النفط أن اليمن أمام مرحلة جديدة تتسم باكتشاف عدد من الحقول الجديدة يجري العمل على تأهيلها لدخول خط الإنتاج واستكمال بناء المنشآت وخطوط الأنابيب الرئيسية والفرعية..

وقال مسئول في الهيئة في تصريحات لـ "الميثاق" إن المرحلة الجديدة تتميز بكثافة أعمال التنقيب عن النفط والغاز في قطاعات كثيرة يصل عددها إلى ٤٠ قطاعاً استكشافياً خلال العام ٢٠٠٧، حيث تشهد اليمن ولأول مرة هذه الكثافة، كما تتميز هذه الحملة الاستكشافية بأنها تشمل مناطق مختلفة ومتباعدة..

وكشف المسئول عن أن بداية عام ٢٠٠٧ ستشهد تدشين أعمال الحفر البحري في خليج عدن، في المنطقة البحرية الواقعة بين المكلا وسيحوت، كما سيتم الإعلان عن المنافسة الدولية الرابعة والمكرسة للقطاعات البحرية..

وتابع المسئول قائلاً "إن اليمن أمام مرحلة قادمة وطويلة للعمل على زيادة مخزونها النفطي والغازي ونتوقع عدداً من الاكتشافات النفطية والغازية في الفترة القريبة.. وهناك عدد من الاكتشافات الغازية والمكتشفات النفطية في ثلاثة قطاعات والتي يؤمل منها أن تسخر للاستثمارات المحلية في مجال الطاقة الكهربائية وصناعة البتروكيماويات".

وأكد المسئول في هيئة استكشاف وإنتاج النفط أنه وخلال السنوات القادمة سيتم تنفيذ برامج عمل واسعة تشمل قطاعات الاستكشاف، وتشمل مسوحات جيوفيزيائية وحفر آبار وفقاً للخطط والبرامج المتفق عليها مع الشركات المشغلة.

وأشار إلى أنه يتم حالياً بناء منشآت سطحية في عدد من القطاعات المنتجة من أجل ربط ١٣ حقلاً تم اكتشافها وسيتم الانتهاء من معظم تلك المنشآت مع نهاية العام القادم.. وأضاف أن البرامج المعدة تتضمن حوالي ٨٠٠ بئر تطويرية واستكشافية سيتم حفرها خلال الأعوام الأربعة القادمة مما سيعمل على زيادة الاحتياطي المكتشف وبالتالي رفع معدل الإنتاج عما هو عليه الآن.

وأوضح أن اليمن لم تستثمر سوى ٥٪ من المساحة المخصصة للعمليات البترولية حتى الآن، مما يعني أن ٩٥٪ من مساحة القطاعات النفطية تحت عمليات الاستكشاف ومعظمها مفتوح حتى الآن..

ونوه المسئول في الهيئة إلى أن التقارير العلمية حول مستقبل النفط في اليمن، والتي لا تنحصر في جزئية بسيطة أو عملية حسابية سريعة، تتحدث عن التفاصيل الخاصة بجيولوجيا الأحواض الرسوبية وإمكانية تراكم المواد البترولية.. وتبين أن هناك مؤشرات إيجابية مهمة في مناطق مختلفة في اليابسة والبحار.. كما أن هناك برامج عمل مدروسة لتكثيف حملات التنقيب عن البترول وزيادة معدلات الإنتاج في اليمن.

وأشار إلى أن إنتاج النفط في اليمن يتم منذ عقدين من الزمن من ذات الحقول المكتشفة في الثمانينيات وبداية التسعينيات، كما أعلنت اكتشافات متقاربة جغرافياً في المسيلة بحضرموت في نهاية التسعينيات.. وأضاف أن الأعمال الاستكشافية كانت خلال السنوات الماضية مركزة قرب مناطق الإنتاج فقط، إلا أن الوضع الآن يختلف تماماً.

وتخطط الحكومة لتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة النفطية من خلال تحديد المستويات المثلى للإنتاج من الناحيتين الفنية والاقتصادية، وبما يحافظ على استمرار هذا المورد والانتفاع منه في تمويل جزء كبير من متطلبات التنمية وبرامج التخفيف من الفقر.

وتهدف بدءاً من العام ٢٠٠٧ إلى تقليص تراجع الإنتاج النفطي السنوي إلى ٤,٥٪ سنوياً اعتماداً على دخول القطاعات الاستكشافية مرحلة الإنتاج، وزيادة الاحتياطيات النفطية المؤكدة بما يضمن استمرار الإنتاج على المدى الطويل، ورفع القدرات التكريرية إلى ٣٢٠ ألف برميل يومياً وتوفير احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية.

كما تسعى الحكومة إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للاحتياطيات المتاحة من الغاز الطبيعي وتوسيع نطاق البحث والتنقيب، ومواجهة الزيادة في الاستهلاك، وكذلك استخدام الغاز الطبيعي كبديل لمصادر الطاقة الأخرى، وإقامة بعض الصناعات المعتمدة على الغاز، بالإضافة إلى تصدير الغاز إلى الأسواق العالمية.

وتستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز البترولي المسال وتوسيع الخارطة التسويقية إلى كافة التجمعات السكانية ولمختلف الأغراض والاستخدامات، وبدء تصدير الغاز الطبيعي المسال بمتوسط ٦,٣ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٠٩م.